

كسر القوالب Breaking the mold

#كسر_القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: البحرين

دراسة مشروع تعديل المادة ٣٥٣ من قانون العقوبات البحريني

| نوافل شهاب |

الجدول الزمني: جهود الإلغاء غير الناجحة

بدأت جهود كثيرة لإلغاء هذه المادة المثيرة للجدل من قبل منظمات المجتمع المدني، مثل الاتحاد النسائي البحريني، والمنظمات شبه الحكومية مثل المجلس البحريني للمرأة، وعدد من النواب البحرينيين.

قدّم صانعو السياسات (أعضاء في البرلمان، ومسؤولون حكوميون، ومسؤولون من المنظمات شبه الحكومية) مقترحات عدّة بخصوص المادة ٣٥٣ من قانون العقوبات، تتضمن إلغاءً كاملاً للمادة وإلغاءً جزئياً لها على ألا يشمل الاستثناء الجناة في حالات معيّنة. وافق مجلس النواب البحريني على توصية إلغاء المادة بالكامل في آذار/مارس ٢٠١٨، لكنّه تراجع عن قراره بعد شهرين، وتبّنى الإلغاء الجزئي مانحاً القضاة سلطة استثنائية لتحديد وجوب المضي بالحكم أم لا.

اقتراحات الإلغاء الجزئي: خلال جلسات الحوار الوطني في البحرين التي بدأت في العام ٢٠١١، اقترح المجلس الأعلى للمرأة تعديلاً على المادة ٣٥٣، تضمن استمرار زواج الجاني من الضحية لمدة خمس سنوات على الأقل لكي يُعفى من العقوبة، إلا أن هيئة التشريع والرأي القانوني رفضت الاقتراح بحجة تعارضه مع حق الزوج في الطلاق وفقاً للشريعة الإسلامية (٢٠١٦/٣٧٣٣/٢٢/٤ CR).

اقتراحات الإلغاء الكامل: في أيار/مايو ٢٠١٥، قدّم النائب محمد المعرفي مشروع قانون لإلغاء المادة ٣٥٣ من قانون العقوبات البحريني، وأوضح أن هذه المادة تتعارض مع فلسفة العقاب ومبادئ ردة الأفعال الجرمية (٢٠١٦/٣٧٣٣/٢٢/٤ CR). في آذار/مارس ٢٠١٦، أوصت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن القومي النيابية بالموافقة على الإلغاء، وبعد تقديم الاقتراح، أطلق عدد من منظمات المجتمع المدني حملة للمطالبة بإلغاء المادة. في العام ٢٠١٨، أعاد مجلس النواب القضية إلى جدول أعمال النقاشات النيابية (أخبار الخليج، ٢٠١٨)، وانتهت بالموافقة على إلغاء المادة في آذار/مارس ٢٠١٨ (الوطن نيوز ٢٠١٨). في أيار/مايو ٢٠١٨، وعلى الرغم من موافقة ثلاث جهات حكومية وشبه حكومية على إلغاء المادة، تراجع مجلس النواب عن قراره.

على الرغم من المحاولات العديدة لإلغاء المادة ٣٥٣ من قانون العقوبات البحريني، إلا أنها عُدّلت بما يسمح للمحاكم بممارسة سلطتها الاستثنائية وفقاً لكل حالة على حدة. تقترح هذه الورقة مقارنة تركز على الناجيات، لدراسة المقترحات التشريعية المتعلقة بالمادة ٣٥٣، وتسلط الضوء على جهود الاتحاد النسائي البحريني لإلغاء هذه المادة.

لمحة عامة على القضية

نقدت حكومة البحرين العديد من السياسات بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين في البحرين. مع ذلك، غالباً ما يمنح القانون امتيازاً للرجال - وفي هذه الحالة المجرمين من الذكور - على النساء. لا تعاقب المادة ٣٥٣ من قانون العقوبات البحريني رقم ١٥ الصادر في العام ١٩٧٦ المغتصب الذي يتزوج ضحيته بعد ارتكاب فعله الجرمي، بحيث تنص حرفياً على أنه: «لا يعاقب من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة إذا عقد زواجاً صحيحاً بينه وبين المجني عليها، وفي حال صدر بحقه حكماً نهائياً قبل عقد الزواج، يجب وقف تنفيذه وإنهاء آثاره الجنائية».

إن الإغفاء من خلال -قوانين تسمح بالزواج من المغتصب- يترك الناجيات على الهامش، ويجعل من القضية برمتها تدور حول الأسرة أو المجتمع أو التقاليد. لا تضمن هذه القوانين الحماية الكاملة للناجيات من الاغتصاب بل توفر وسيلة قانونية للمغتصبين للإفلات من العقاب. وفقاً للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين، هناك حالة واحدة فقط، من أصل ٢٤ حالة اغتصاب مسجلة، استخدمت فيها المادة ٣٥٣ في المحكمة خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٤ (العلي، ٢٠١٦). مع ذلك، يرمز إلغاء هذه المادة إلى اعتراف بأنه لا ينبغي على الناجيات من الاغتصاب أن يتمنعن بحقوق أقل من مرتكبي الجرائم.

معارضو الإلغاء: المادة تحفظ شرف العائلة
رفض كل من وزارة الداخلية والمعهد الوطني لحقوق الإنسان اقتراح الإلغاء بحجة أن الاغتصاب هو «وصمة عار» على شرف الأسرة (CR ٢٠١٦/٣٧٣٣/٢D/٤)، وأن إبقاء هذه المادة في قانون العقوبات ضروري للأسر التي تلجأ إلى خيار الزواج من أجل حماية «شرفها» في حالات الحمل أو فقدان «البكارة». يفترض هذا الخطاب أن للضحايا الحرّة المطلقة في الاختيار بين حماية شرف العائلة أو متابعة الدعاوى ضدّ مغتصبهم (CR ٢٠١٦/٣٧٣٣/٢D/٤).



مؤيدو الإلغاء: الاغتصاب جريمة مُتعمة
ذكرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن المرأة هي جوهر أي أسرة، وأن هذه المادة تهدف إلى الحفاظ على العادات والتقاليد الأبوية فقط، معربة عن دعمها الكامل لإلغائها (CR ٢٠١٦/٣٧٣٣/٢D/٤). أيدت الوزارة اقتراح حذف المادة من قانون العقوبات كونها تنتهك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)، وأشارت إلى أن الاغتصاب جريمة مُتعمة، ومن غير المنطقي حجب العقوبة إذا كانت جميع الأدلة تشير إلى ارتكاب جريمة. فضلًا عن ذلك، أيد المجلس الأعلى للمرأة اقتراح الإلغاء الكامل، مشيرًا إلى أن المادة ٣٥٣ تُعدّ انتهاكًا لكرامة المرأة ولحقها في اختيار شريك حياتها، ولا تعطى الأولوية للصحة العقلية والعاطفية للضحية ويجب إلغاؤها (CR ٢٠١٦/٣٧٣٣/٢D/٤).

بالإضافة إلى ذلك، أعرب المجلس الأعلى للمرأة عن انتهاك هذه المادة للشريعة الإسلامية ومفهوم «الحق العام» المُعتمد في السياسة الجنائية التشريعية. فوفقًا لمفهوم «الحق العام»، يجب متابعة تهم الاغتصاب للمحافظة على النظام العام والأمن بمعزل عن قرار الضحية بالمضي في التهم أم لا. كذلك دعم المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية اقتراح الإلغاء للأسباب نفسها (CR ٢٠١٦/٣٧٣٣/٢D/٤).

استراتيجيات وتكتيكات المجتمع المدني: الاتحاد النسائي البحريني

كان الاتحاد من أوائل منظمات المجتمع المدني التي رحّبت باقتراح الإلغاء الكامل للمادة ٣٥٣، إذ تبنّى استراتيجيتين بهدف التأثير على القرار النهائي لمجلس النواب. ركّزت الاستراتيجية الأولى على التعبئة الاجتماعية من خلال سلسلة من الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي والندوات القانونية بهدف كسر حاجز الصمت والتوعية حول أهمية إلغاء هذا المادة، وكذلك تشجيع العديد من الناشطين الشباب المستقلين على المساهمة في هذه الحملات، بحيث شارك طلاب من جامعة البحرين في توزيع مواد إعلامية للتوعية حول الموضوع وأجروا بحثًا أكاديميًا يؤكّد على أهمية إلغاء المادة (الأيام، ٢٠١٧).

بموجب الاستراتيجية الثانية، كان ممثلو الاتحاد النسائي البحريني حريصون على حضور الجلسات البرلمانية حول المادة ٣٥٣ بانتظام من أجل عرض رؤيتهم مباشرة أمام النواب. أيضًا، اعتمد الاتحاد على صلاته القويّة مع المجلس الأعلى للمرأة، ما ساهم بنقل منظور المجتمع المدني إلى الدوائر التشريعية. فضلًا عن ذلك، أصدر اتحاد النساء البحريني، و١٩ منظمة أخرى من المجتمع المدني، بيانًا يدعو إلى الإلغاء الفوري للمادة ٣٥٣ من قانون العقوبات من أجل حماية الناجيات (الأيام، ٢٠١٨).



نوافذ السياسة

إن الإلغاء الجزئي الذي اقترحه المجلس الأعلى للمرأة، بالتوازي مع اقتراح الإلغاء الكامل الذي قدّمه أحد أعضاء البرلمان، وما رافقهما من جهود بذلها الاتحاد النسائي البحريني، شكّلت عوامل فتحت نوافذ سياسية كبيرة، إلّا أن قرار عدم إلغاء المادة، ربّما، صدر لتجنّب أي صراعات مُحتملة مع الفصائل السياسية المحافظة التي تعارض عمومًا السياسات التقدمية المتعلقة بحقوق المرأة (كارولوك، ٢٠١٣).

نتيجة السياسة

في أيار/مايو ٢٠١٨، وافقت لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن القومي النيابية على الإلغاء الجزئي للمادة ٣٥٣ الذي يستند إلى تقدير المحكمة، بحجة أن المادة تتعلّق بجرائم أخرى غير الاغتصاب، وبالتالي من الأفضل إصدار الأحكام وفقًا لكلّ حالة على حدة (الأيام، ٢٠١٨).

عدم وجود تعريف واضح لـ «الاجتصاب»

على الرغم من أن القانون يميّز بين ممارسة الجنس بالتراضي والاجتصاب في المواد السابقة، إلّا أن المادة ٣٥٣ تتجاهل قضية اغتصاب الزوجات باعتبار أن الزواج سبب وجيه للإعفاء من العقوبة. بالإضافة إلى ذلك، يأتي الاعتماد على تقدير المحكمة لإصدار الأحكام بموجب التعديل الأخير للمادة، نتيجة غياب تعريف واضح لـ«الاجتصاب» في قانون العقوبات البحريني.

فضلاً عن أن الاستخدام القابل للتبادل بين مصطلحي «الاجتصاب» و«الزنا» في الأدبيات التشريعية، وما يرافقه من لجوء إلى العقوبة الإسلامية التقليدية للزنا، يُظهر أن هناك التباسًا حول معنى «الموافقة على العلاقة الجنسية»، وما الذي يُعتبر فعليًا جريمة اغتصاب. لذلك، لا بدّ من تحديد عقوبة الاغتصاب سواء حدثت هذه الجريمة تحت مظلة الزواج أو خارجه.

افتراض حرية الاختيار

تفترض المادة ٣٥٣ أن للمرأة الحرية، في جميع الظروف، في اختيار الزواج من مغتصبها، ولا تأخذ في الاعتبار الضغوط الأسرية أو المجتمعية التي تجبرها على اللجوء إلى خيار الزواج. فضلًا عن أنها تنتهك المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي انضمت إليها البحرين في العام ١٩٧١، وتؤكّد على ضرورة حماية المرأة من الاعتداءات التي تطال شرفها وخصوصًا حمايتها من الاغتصاب.

استنتاج

يعكس الإخفاق في إلغاء المادة وجود ثقافة مُعمّمة تبرّر الاغتصاب، وتحدّ من قدرة المرأة البحرينية على طلب الحماية القانونية، لا وبل تحاسبها على الجرائم التي لم ترتكبها. من هنا، يُعتبر الارتكاز إلى السلطة التقديرية للقاضي، التي قد تسقط تهم الاغتصاب عن الجاني، ناتجة عن عدم وجود تعريف واضح للاغتصاب. في الواقع، شكّل القرار النهائي للبرلمان صدمة لمنظمات المجتمع المدني إذ لم تكن دوافعه واضحة. مع ذلك، يُظهر هذا القرار تأثير عدم الفصل بين السلطات على صنع السياسات في البحرين.

على الرغم من أن القضية لا تزال مُحتدمة، ومن الممكن إلغاء المادة بالكامل مع مراعاة الجهود المُستمرّة لمنظمات المجتمع المدني، إلّا أن التغيير على مستوى السياسات المتعلقة بالمرأة لا يزال ضروريًا. يُعدّ توفير الأدوات القانونية التي تحمي المرأة من العنف أمرًا بالغ الأهميّة لنجاح برامج تمكينها اقتصاديًا وسياسيًا. من هنا، لا يلغي حرص الحكومة البحرينية على تمكين المرأة في القطاع العام، واقع أن الحماية القانونية الضعيفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي تعيق تمكين المرأة في المجال الخاص المحافظ (كارولوك، ٢٠١٣).



أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنسية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتم كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقًا وأسفًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محددة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

Al A'Ali, M. (2016, May 16). Chamber refuses to debate rape clause. Gulf Daily News Online. Retrieved from <http://www.gdnonline.com/Details/87263/Chamber-refuses-to-debate-rape-clause>

مرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون العقوبات. (١٩76, April 8). ملحق الجريدة الرسمية، p. 62. Retrieved from <http://www.legalaffairs.gov.bh/Media/LegalPDF/L1576.pdf>

(AlTamimi, M. (2015). جريمة الغتصاب وادلة اثباتها المادية في ظل التشريع البحريني دراسة مقارنة. Applied Science University.

التقرير السابع والعشرون للجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني. (2016). Retrieved from

<https://www.nuwab.bh/wp-content/uploads/pdf/1275800000006-34-228001.pdf>

Foreign Affairs Committee» discuss the repeal of Article 353 of the Penal Code. (2018, February 26). Akhbar-alkhaleej. Retrieved from <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1111977>

Bin Huwayl: 'Foreign Affairs Committee' Revokes Article 353 from the "Penal Code." Alwatannews, 26 Mar. 2018, bit.ly/33J3MUU

لجنة الخارجية تتراجع عن إلغاء المادة المثيرة للجدل. (2018, May 5). Alayam. Retrieved from

<https://www.alayam.com/alayam/first/726863/News.html>

مشروع جامعي يجدد المطالبة بإلغاء المادة «353» من قانون العقوبات. (2017, January 12). Alayam. Retrieved from

https://www.alayam.com/alayam/local/625244/News.html?utm_campaign=magnet&utm_source=article_page&utm_medium=related_articles

19 منظمة نسوية وأهلية تطالب «التواب» بإلغاء المادة «353». (2018, May 21). Alayam. Retrieved from

<https://www.alayam.com/online/local/730101/News.html>

Karolak, M. (2013). Between Women's Empowerment and Emancipation. Societal and Political Determinants of Reforms in the Kingdom of Bahrain. Arabian Humanities. doi:10.4000/cy.2108

Sakhonchik, A., Recavarren, I. S., & Tavares, P. (2015). Closing the Gap—Improving Laws Protecting Women from Violence. Women, Business and the Law. Retrieved from <http://pubdocs.worldbank.org/en/349811519938655769/Topic-Note-Protecting-Women-from-Violence-EN.pdf>

Toumi, H. (2014, September 22). Bahrain support to women's empowerment. Gulf News. Retrieved from <https://gulfnews.com/world/gulf/bahrain/bahrain-support-to-womens-empowerment-1.1388288>



معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi_aub

@ifi_aub